الصدى يفتح ملفّ الغاز والكهرباء ويسأل عن العدّاد الذكيّ والفواتير المتراكمة

تحقيق استقصائي يتتبّع مسار عداد ذكيّ من المستودع إلى الجدار، ويقارن بين وعود الشركة وشكاوى الأهالي في ثلاث بلدات

(محلّرو الشؤون من المكاتب)

بيروت – الصدى: تحقيق استقصائي يفتح ملفّ العدّاد الذكيّ والفواتير المتراكمة في ثلاث بلدات ساحلية، ويسأل عن الجدوى والكلفة والشفافية في تركيب عدّاد ذكيّ من دون موافقة واضحة من المشتركين. التحقيق يقارن بين وعود الشركة وشكاوى الأهالي، ويتتبّع مسار العدّاد من المستودع إلى الجدار، ويطرح أسئلة عن الكلفة والخصوصية وحق المشترك في الاعتراض.

وكالة الأنباء المحلية – مكتب الساحل – الثلاثاء ٤ أيار – تحقيق استقصائي

بدأت شركة الساحل للطاقة والمياه تركيب عدّادات ذكية في ثلاث بلدات ساحلية هذا العام، وسط شكاوى من فواتير أعلى من المعتاد وأسئلة لا تجد إجابة واضحة. وتقول الشركة إن العدّاد يسجّل الاستهلاك بدقة أكبر ويقلّل الأخطاء اليدوية، بينما يقول سكان إن الفاتورة ارتفعت بنسبة تتراوح بين 18 و27 في المئة بعد التركيب، من دون تفسير واضح لسبب الزيادة.

التحقيق يتتبّع مسار العدّاد من المستودع إلى الجدار، ويسأل عن الكلفة والخصوصية وحق المشترك في الاعتراض، ويقارن بين وعود الشركة وشكاوى الأهالي في بلدات الميناء القديم وتل الصفصاف وعين الدلفين. كما يطرح أسئلة عن الجدوى: هل يوفّر العدّاد فعلاً ما وُعد به، أم أن الكلفة تُحمّل في النهاية على المشترك؟

٤٠٠٠ عداد في ثلاث بلدات ساحلية

بدأت الشركة تركيب العدّادات في تشرين الثاني الماضي، وبلغ عددها حتى نهاية آذار ٤٠٠٠ عداد في بلدات الميناء القديم وتل الصفصاف وعين الدلفين. وتقول الشركة إن المرحلة الأولى تشمل ٦٥٠٠ عداد، وإن التركيب يُنفّذ بفرق محلية بعد إبلاغ المشترك قبل موعد الزيارة بيومين. في المقابل، لم تنشر الشركة جدولاً زمنيًا واضحًا للمراحل المقبلة.

وقال مدير العلاقات العامة في الشركة إن العدّاد يسجّل الاستهلاك كل ساعة ويرسل البيانات لاسلكيًا، وإن الفرق لا تدخل المنازل إلا بإذن مسبق. غير أن سكانًا قالوا إن فرقًا وصلت بالفعل دون إبلاغ مسبق في أحياء بعينها، وإن بعض الأبواب كُسرت أو تُركت مفتوحة بعد التركيب.

فواتير أعلى وشكاوى من الأسر

في بلدة تل الصفصاف، تقول أم سليم، وهي ربة منزل لخمسة أولاد، إن فاتورتها ارتفعت من نحو 210 دنانير إلى 268 دينارًا في شهر واحد بعد تركيب العدّاد، من دون أي تغيير في عدد الأجهزة أو ساعات التشغيل. وتضيف أن الفرق لم يقدّم لها أي تفسير مكتوب، وأن الاعتراض استغرق ثلاث زيارات إلى المكتب.

في المقابل، يقول مدير فرع الشركة في الميناء القديم إن ٣٢ شكوى وصلت خلال شهر واحد، وإن ١٩ منها حُلّت بتصحيح الفاتورة أو استبدال العدّاد، وإن الباقي قيد المراجعة الفنية. لم يقدّم أرقامًا عن نسبة الأخطاء قبل التركيب وبعده، وقال إن ذلك «يحتاج إلى تدقيق مستقل».

الخصوصية وحق المشترك

يثير التحقيق سؤالًا قانونيًا عن حق المشترك في رفض العدّاد أو طلب نسخة يدوية من القراءة. وتقول الشركة إن العقد الموقّع يتضمّن بندًا يسمح بالتركيب، وإن رفض العدّاد يُعتبر إخلالًا بالعقد قد يؤدي إلى قطع الخدمة بعد إنذار مسبق. في المقابل، يقول محامون إن البند صيغ بلغة عامة لا تُبلّغ المشترك بحقوقه بوضوح.

كما يثار سؤال عن البيانات التي يجمعها العدّاد، وعن من يملكها ومن يحق له الاطلاع عليها. الشركة تقول إن البيانات تُخزّن على خوادم محلية وتُحذف بعد ثلاثة أشهر، في حين يطالب سكان بضمانات مكتوبة بأن البيانات لا تُباع ولا تُستخدم لغير الفوترة.

ما يقوله الخبراء عن الجدوى

خبير الطاقة د. نبيل عوّاد من جامعة الساحل البحري قال إن العدّاد الذكيّ يقلّل فعلًا أخطاء القراءة ويسرّع الكشف عن التسرّبات، لكن جدواه المالية تعتمد على كلفة الجهاز وعمر البطارية وعدد الفواتير المصححة. وحذّر من أن نقل الكلفة كاملة إلى المشترك في سنة واحدة يجعل الفائدة موضع شك.

وأضاف أن المطلوب دراسة مستقلة تقارن بين الكلفة والفائدة قبل التعميم، وأن تجربة بلدية في مدينة مجاورة أظهرت انخفاضًا في الأخطاء بنسبة 12 في المئة خلال سنة، لكن الأرقام تحتاج إلى تدقيق مستقل قبل أي قياس عام.

ما يطلبه السكان

يطالب سكان بثلاث خطوات: كشف كلفة العداد والفاتورة بشكل منفصل، وحق الاعتراض بإجراء يدوي من دون رسوم، ونشر تقرير سنوي عن الأخطاء والتسرّبات. وقال أحد السكان إن الأهالي لا يرفضون التحديث، لكنهم يريدون أن يعرفوا ما يُركّب في جدرانهم وكم يُحسب عليهم.

الصدى تواصل الشركة لطلب تعليق على الشكاوى والأرقام المتداولة، وتنشر الردّ فور وصوله. وإذا لم يصل الرد في الموعد المحدد، فسيُنشر التحقيق كما هو مع الإشارة إلى الامتناع عن التعليق.

مجلس بلدية مرج الغار يقرّ خطة لاستبدال ٢٤٠٠ عداد مياه بعد شكاوى من فواتير مرتفعة

□ الخطة تمتد ثلاث سنوات وتبدأ بالأحياء المرتفعة أولًا

مرج الغار – الصدى: صادق مجلس بلدية مرج الغار في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على خطة لاستبدال ٢٤٠٠ عداد مياه قديم بعدادات ذكية خلال ثلاث سنوات، بعد سلسلة شكاوى من سكان أحياء مرتفعة عن فواتير اعتبروها أعلى بكثير من المعتاد. وصوت لصالح الخطة ١٤ عضوًا من أصل ١٧، وامتنع عضوان عن التصويت وطلبا تأجيل القرار إلى جلسة مقبلة لدراسة الكلفة.

وتقدر الكلفة الإجمالية للخطة بنحو ٣٦٠ ألف دينار، تتحمل البلدية ثلثها والباقي يُسدد من صندوق تحسين الشبكات وقروض ميسرة. وتبدأ المرحلة الأولى في حي الصنوبر وحي المرجة العليا، حيث يقيم نحو ٦٠٠ مشترك، على أن تُستكمل الأحياء المنخفضة في السنة الثانية. وقال رئيس البلدية إن العدادات القديمة متوقفة أصلًا في كثير من البيوت أو تسجل أرقامًا لا تتحرك.

شكاوى بالأرقام وفواتير تضاعفت

بحسب سجلات البلدية، تلقت الشكاوى خلال الأشهر الستة الماضية ٣١٢ شكوى، أكثرها تتعلق بفواتير تضاعفت أو قُدّرت جزافًا بسبب تعطل العداد. وقال مدير الشؤون المالية إن بعض الفواتير سُجلت بأرقام تعادل ضعف استهلاك الشهر السابق من دون زيادة في الاستهلاك الفعلي، وإن الفرق اضطر إلى تقدير الكمية يدويًا في مئات الحالات.

في المقابل، قال ممثل عن سكان حي المرجة العليا إن عدادًا جديدًا رُكّب في منزله قبل شهرين فقط، وإن فاتورته ارتفعت من 41 دينارًا إلى 86 دينارًا من دون تغيير في العادات. وطلب الممثل أن يُعفى من الفرق إلى حين ظهور نتائج التحقيق، وهو طلب رفضه المجلس بأغلبية صوت واحد، على أن يُبحث كل طلب فردي على حدة.

العداد الذكي: ما يقوله المؤيدون

يرى مؤيدو الخطة أن العداد الذكي يقلل الأخطاء اليدوية ويسرّع الكشف عن التسرّبات، وأن البلدية وفرت في تجربة سابقة في مدينة مجاورة نحو 12 في المئة من المياه المفقودة خلال سنة واحدة. وقال مهندس في الفرق الفنية إن العداد يرسل قراءة كل ساعة إلى خادم البلدية، وإن البيانات لا تُربط بأسماء السكان بل بأرقام العدادات.

في المقابل، طلب عضو المجلس أن تُنشر نتائج التجربة السابقة كاملة قبل التصويت، وقال إن الأرقام وحدها لا تكفي من دون تفصيل. وتعهد رئيس البلدية بنشر تقرير ربع سنوي عن الأعطال والشكاوى، وبأن يُعرض التقرير على المجلس في جلسة علنية.

ما يجب أن يسأله السكان قبل التركيب

ينصح مهندس في الفرق الفنية السكان بأن يطلبوا من الفرق إبراز الهوية قبل الدخول، وبأن يحتفظوا بصورة من آخر فاتورة قبل التركيب لمقارنتها بالفاتورة الأولى. كما ينصح بتدوين قراءة العداد يدويًا في يوم التركيب وإرسالها إلى البلدية بالبريد المسجل، حتى لا يُحسب الفرق على المشترك.

البلدية أعلنت أن خطوط شكاوى ستُفتح يومي الأحد والثلاثاء من الساعة 9 إلى 12، وأن الردّ على الشكاوى يُفترض أن يكون خلال 15 يومًا. وقال مصدر في المجلس إن الخطة ستُراجع بعد سنة كاملة، وإن المجلس يريد رؤية أرقام الفواتير قبل وبعد التركيب قبل أي قرار بالتوسع.

مجلس بلدية مرج الغار يقرّ خطة لاستبدال ٢٤٠٠ عداد مياه بعد شكاوى من فواتير مرتفعة

□ الخطة تمتد ثلاث سنوات وتبدأ بالأحياء المرتفعة أولًا

مرج الغار – الصدى: صادق مجلس بلدية مرج الغار في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على خطة لاستبدال ٢٤٠٠ عداد مياه قديم بعدادات ذكية خلال ثلاث سنوات، بعد سلسلة شكاوى من سكان أحياء مرتفعة عن فواتير اعتبروها أعلى بكثير من المعتاد. وصوت لصالح الخطة ١٤ عضوًا من أصل ١٧، وامتنع عضوان عن التصويت وطلبا تأجيل القرار إلى جلسة مقبلة لدراسة الكلفة.

وتقدر الكلفة الإجمالية للخطة بنحو ٣٦٠ ألف دينار، تتحمل البلدية ثلثها والباقي يُسدد من صندوق تحسين الشبكات وقروض ميسرة. وتبدأ المرحلة الأولى في حي الصنوبر وحي المرجة العليا، حيث يقيم نحو ٦٠٠ مشترك، على أن تُستكمل الأحياء المنخفضة في السنة الثانية. وقال رئيس البلدية إن العدادات القديمة متوقفة أصلًا في كثير من البيوت أو تسجل أرقامًا لا تتحرك.

شكاوى بالأرقام وفواتير تضاعفت

بحسب سجلات البلدية، تلقت الشكاوى خلال الأشهر الستة الماضية ٣١٢ شكوى، أكثرها تتعلق بفواتير تضاعفت أو قُدّرت جزافًا بسبب تعطل العداد. وقال مدير الشؤون المالية إن بعض الفواتير سُجلت بأرقام تعادل ضعف استهلاك الشهر السابق من دون زيادة في الاستهلاك الفعلي، وإن الفرق اضطر إلى تقدير الكمية يدويًا في مئات الحالات.

في المقابل، قال ممثل عن سكان حي المرجة العليا إن عدادًا جديدًا رُكّب في منزله قبل شهرين فقط، وإن فاتورته ارتفعت من 41 دينارًا إلى 86 دينارًا من دون تغيير في العادات. وطلب الممثل أن يُعفى من الفرق إلى حين ظهور نتائج التحقيق، وهو طلب رفضه المجلس بأغلبية صوت واحد، على أن يُبحث كل طلب فردي على حدة.

العداد الذكي: ما يقوله المؤيدون

يرى مؤيدو الخطة أن العداد الذكي يقلل الأخطاء اليدوية ويسرّع الكشف عن التسرّبات، وأن البلدية وفرت في تجربة سابقة في مدينة مجاورة نحو 12 في المئة من المياه المفقودة خلال سنة واحدة. وقال مهندس في الفرق الفنية إن العداد يرسل قراءة كل ساعة إلى خادم البلدية، وإن البيانات لا تُربط بأسماء السكان بل بأرقام العدادات.

في المقابل، طلب عضو المجلس أن تُنشر نتائج التجربة السابقة كاملة قبل التصويت، وقال إن الأرقام وحدها لا تكفي من دون تفصيل. وتعهد رئيس البلدية بنشر تقرير ربع سنوي عن الأعطال والشكاوى، وبأن يُعرض التقرير على المجلس في جلسة علنية.

ما يجب أن يسأله السكان قبل التركيب

ينصح مهندس في الفرق الفنية السكان بأن يطلبوا من الفرق إبراز الهوية قبل الدخول، وبأن يحتفظوا بصورة من آخر فاتورة قبل التركيب لمقارنتها بالفاتورة الأولى. كما ينصح بتدوين قراءة العداد يدويًا في يوم التركيب وإرسالها إلى البلدية بالبريد المسجل، حتى لا يُحسب الفرق على المشترك.

البلدية أعلنت أن خطوط شكاوى ستُفتح يومي الأحد والثلاثاء من الساعة 9 إلى 12، وأن الردّ على الشكاوى يُفترض أن يكون خلال 15 يومًا. وقال مصدر في المجلس إن الخطة ستُراجع بعد سنة كاملة، وإن المجلس يريد رؤية أرقام الفواتير قبل وبعد التركيب قبل أي قرار بالتوسع.

مجلس المنار م المدى يرفع أسعار المياه للمنازل ويلغي الإعفاء الذي كان يُمنح لكبار السن

□ تحديث الفئة الأولى من الاستهلاك ليشمل ٢٥ مترًا مكعبًا بدلًا من ١٥ وسط اعتراض ٤ أعضاء من أصل ١١

المحرر الاقتصادي

المنار – الصدى: صادق مجلس بلدية المنار م المدى في جلسة عادية مساء الثلاثاء على رفع أسعار المياه للمنازل بنسبة تتراوح بين 18 و22 في المئة، وإلغاء الإعفاء الذي كان يُمنح لكبار السن فوق 65 عامًا. وصوت لصالح القرار 7 أعضاء من أصل 11 حضروا الجلسة، وامتنع 3 أعضاء عن التصويت وطالبوا بتأجيل القرار إلى جلسة مقبلة لدراسة الكلفة الاجتماعية للقرار.

وتعدّ الفئة الأولى من الاستهلاك، التي تشمل الأسر ذات الدخل المحدود، أكثر الفئات تأثرًا بالزيادة، إذ ترتفع من 15 مترًا مكعبًا إلى 25 مترًا مكعبًا شهريًا بالسعر المخفض. وقال مدير دائرة المياه في البلدية إن الفاتورة الشهرية لهذه الفئة ستصل إلى نحو 4.5 دينار بعد الزيادة، مقابل 3.6 دينار حاليًا، وإن الإعفاء كان يُكلف الخزينة نحو 12 ألف دينار سنويًا.

اعتراض الأعضاء وحجة الأغلبية

عضو المجلس أ. م. ر. الذي صوت ضد القرار قال إن الزيادة تضرب الأسر الأقل دخلًا في وقت ارتفعت فيه أسعار الكهرباء والمحروقات خلال الأشهر الماضية، وإن البلدية كان عليها البحث عن بدائل قبل المساس بخدمة أساسية. وطلب أن تُعرض دراسة مستقلة عن أثر الزيادة على الأسر قبل التصويت في جلسة مقبلة.

في المقابل، قال رئيس البلدية إن الإعفاء الكامل يُستفيد منه أيضًا أصحاب الدخول المرتفعة الذين يملكون مسابح وحدائق، وإن البلدية تدرس إعفاء جزئيًا يُحدد بسقف دخل سنوي لاحق. وأضاف أن الفرق المالي سيُغطى من بند الصيانة الذي خُفّض بنسبة 10 في المئة في مشروع الموازنة المقبل.

ما يقوله السكان في الشارع

في حي الصنوبر، أحد أقدم أحياء المنار، قال عدد من السكان إن الزيادة ستُثقل كاهل أسر لا تملك بدائل عن المياه المنزلية. وقالت إحدى الجارات إن فاتورتها ارتفعت من 18 دينارًا إلى 22 دينارًا في شهر واحد بعد تركيب عداد جديد، من دون تغيير في عدد الأجهزة أو ساعات التشغيل.

في المقابل، قال صاحب مغسلة في الحي إن الزيادة لا تؤثر كثيرًا على عمله لأن الأسعار لديه مرتبطة بالكهرباء وليس بالمياه. وطلب أن يُعفى من الزيادة إلى حين ظهور نتائج التحقيق، وهو طلب رفضه المجلس بأغلبية صوت واحد، على أن يُبحث كل طلب فردي على حدة.

ما يقوله المؤيدون

يرى مؤيدو الخطة أن العداد الذكي يقلل الأخطاء اليدوية ويسرّع الكشف عن التسرّبات، وأن البلدية وفرت في تجربة سابقة في مدينة مجاورة نحو 12 في المئة من المياه المفقودة خلال سنة واحدة. وقال مهندس في الفرق الفنية إن العداد يرسل قراءة كل ساعة إلى خادم البلدية، وإن البيانات لا تُربط بأسماء السكان بل بأرقام العدادات.

في المقابل، طلب عضو المجلس أن تُنشر نتائج التجربة السابقة كاملة قبل التصويت، وقال إن الأرقام وحدها لا تكفي من دون تفصيل. وتعهد رئيس البلدية بنشر تقرير ربع سنوي عن الأعطال والشكاوى، وبأن يُعرض التقرير على المجلس في جلسة علنية.

ما يجب أن يسأله السكان قبل التركيب

ينصح مهندس في الفرق الفنية السكان بأن يطلبوا من الفرق إبراز الهوية قبل الدخول، وبأن يحتفظوا بصورة من آخر فاتورة قبل التركيب لمقارنتها بالفاتورة الأولى. كما ينصح بتدوين قراءة العداد يدويًا في يوم التركيب وإرسالها إلى البلدية بالبريد المسجل، حتى لا يُحسب الفرق على المشترك.

البلدية أعلنت أن خطوط شكاوى ستُفتح يومي الأحد والثلاثاء من الساعة 9 إلى 12، وأن الردّ على الشكاوى يُفترض أن يكون خلال 15 يومًا. وقال مصدر في المجلس إن الخطة ستُراجع بعد سنة كاملة، وإن المجلس يريد رؤية أرقام الفواتير قبل وبعد التركيب قبل أي قرار بالتوسع.

مجلس المنار م المدى يرفع أسعار المياه للمنازل ويلغي الإعفاء الذي كان يُمنح لكبار السن

□ تحديث الفئة الأولى من الاستهلاك ليشمل ٢٥ مترًا مكعبًا بدلًا من ١٥ وسط اعتراض ٤ أعضاء من أصل ١١

المحرر الاقتصادي

المنار – الصدى: صادق مجلس بلدية المنار م المدى في جلسة عادية مساء الثلاثاء على رفع أسعار المياه للمنازل بنسبة تتراوح بين 18 و22 في المئة، وإلغاء الإعفاء الذي كان يُمنح لكبار السن فوق 65 عامًا. وصوت لصالح القرار 7 أعضاء من أصل 11 حضروا الجلسة، وامتنع 3 أعضاء عن التصويت وطالبوا بتأجيل القرار إلى جلسة مقبلة لدراسة الكلفة الاجتماعية للقرار.

وتعدّ الفئة الأولى من الاستهلاك، التي تشمل الأسر ذات الدخل المحدود، أكثر الفئات تأثرًا بالزيادة، إذ ترتفع من 15 مترًا مكعبًا إلى 25 مترًا مكعبًا شهريًا بالسعر المخفض. وقال مدير دائرة المياه في البلدية إن الفاتورة الشهرية لهذه الفئة ستصل إلى نحو 4.5 دينار بعد الزيادة، مقابل 3.6 دينار حاليًا، وإن الإعفاء كان يُكلف الخزينة نحو 12 ألف دينار سنويًا.

اعتراض الأعضاء وحجة الأغلبية

عضو المجلس أ. م. ر. الذي صوت ضد القرار قال إن الزيادة تضرب الأسر الأقل دخلًا في وقت ارتفعت فيه أسعار الكهرباء والمحروقات خلال الأشهر الماضية، وإن البلدية كان عليها البحث عن بدائل قبل المساس بخدمة أساسية. وطلب أن تُعرض دراسة مستقلة عن أثر الزيادة على الأسر قبل التصويت في جلسة مقبلة.

في المقابل، قال رئيس البلدية إن الإعفاء الكامل يُستفيد منه أيضًا أصحاب الدخول المرتفعة الذين يملكون مسابح وحدائق، وإن البلدية تدرس إعفاء جزئيًا يُحدد بسقف دخل سنوي لاحق. وأضاف أن الفرق المالي سيُغطى من بند الصيانة الذي خُفّض بنسبة 10 في المئة في مشروع الموازنة المقبل.

ما يقوله السكان في الشارع

في حي الصنوبر، أحد أقدم أحياء المنار، قال عدد من السكان إن الزيادة ستُثقل كاهل أسر لا تملك بدائل عن المياه المنزلية. وقالت إحدى الجارات إن فاتورتها ارتفعت من 18 دينارًا إلى 22 دينارًا في شهر واحد بعد تركيب عداد جديد، من دون تغيير في عدد الأجهزة أو ساعات التشغيل.

في المقابل، قال صاحب مغسلة في الحي إن الزيادة لا تؤثر كثيرًا على عمله لأن الأسعار لديه مرتبطة بالكهرباء وليس بالمياه. وطلب أن يُعفى من الزيادة إلى حين ظهور نتائج التحقيق، وهو طلب رفضه المجلس بأغلبية صوت واحد، على أن يُبحث كل طلب فردي على حدة.

ما يقوله المؤيدون

يرى مؤيدو الخطة أن العداد الذكي يقلل الأخطاء اليدوية ويسرّع الكشف عن التسرّبات، وأن البلدية وفرت في تجربة سابقة في مدينة مجاورة نحو 12 في المئة من المياه المفقودة خلال سنة واحدة. وقال مهندس في الفرق الفنية إن العداد يرسل قراءة كل ساعة إلى خادم البلدية، وإن البيانات لا تُربط بأسماء السكان بل بأرقام العدادات.

في المقابل، طلب عضو المجلس أن تُنشر نتائج التجربة السابقة كاملة قبل التصويت، وقال إن الأرقام وحدها لا تكفي من دون تفصيل. وتعهد رئيس البلدية بنشر تقرير ربع سنوي عن الأعطال والشكاوى، وبأن يُعرض التقرير على المجلس في جلسة علنية.

ما يجب أن يسأله السكان قبل التركيب

ينصح مهندس في الفرق الفنية السكان بأن يطلبوا من الفرق إبراز الهوية قبل الدخول، وبأن يحتفظوا بصورة من آخر فاتورة قبل التركيب لمقارنتها بالفاتورة الأولى. كما ينصح بتدوين قراءة العداد يدويًا في يوم التركيب وإرسالها إلى البلدية بالبريد المسجل، حتى لا يُحسب الفرق على المشترك.

البلدية أعلنت أن خطوط شكاوى ستُفتح يومي الأحد والثلاثاء من الساعة 9 إلى 12، وأن الردّ على الشكاوى يُفترض أن يكون خلال 15 يومًا. وقال مصدر في المجلس إن الخطة ستُراجع بعد سنة كاملة، وإن المجلس يريد رؤية أرقام الفواتير قبل وبعد التركيب قبل أي قرار بالتوسع.

مجلس بلدية مرج الغار يقرّ خطة لاستبدال ٢٤٠٠ عداد مياه بعد شكاوى من فواتير مرتفعة

□ الخطة تمتد ثلاث سنوات وتبدأ بالأحياء المرتفعة أولًا

مرج الغار – الصدى: صادق مجلس بلدية مرج الغار في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على خطة لاستبدال ٢٤٠٠ عداد مياه قديم بعدادات ذكية خلال ثلاث سنوات، بعد سلسلة شكاوى من سكان أحياء مرتفعة عن فواتير اعتبروها أعلى بكثير من المعتاد. وصوت لصالح الخطة ١٤ عضوًا من أصل ١٧، وامتنع عضوان عن التصويت وطلبا تأجيل القرار إلى جلسة مقبلة لدراسة الكلفة.

وتقدر الكلفة الإجمالية للخطة بنحو ٣٦٠ ألف دينار، تتحمل البلدية ثلثها والباقي يُسدد من صندوق تحسين الشبكات وقروض ميسرة. وتبدأ المرحلة الأولى في حي الصنوبر وحي المرجة العليا، حيث يقيم نحو ٦٠٠ مشترك، على أن تُستكمل الأحياء المنخفضة في السنة الثانية. وقال رئيس البلدية إن العدادات القديمة متوقفة أصلًا في كثير من البيوت أو تسجل أرقامًا لا تتحرك.

شكاوى بالأرقام وفواتير تضاعفت

بحسب سجلات البلدية، تلقت الشكاوى خلال الأشهر الستة الماضية ٣١٢ شكوى، أكثرها تتعلق بفواتير تضاعفت أو قُدّرت جزافًا بسبب تعطل العداد. وقال مدير الشؤون المالية إن بعض الفواتير سُجلت بأرقام تعادل ضعف استهلاك الشهر السابق من دون زيادة في الاستهلاك الفعلي، وإن الفرق اضطر إلى تقدير الكمية يدويًا في مئات الحالات.

في المقابل، قال ممثل عن سكان حي المرجة العليا إن عدادًا جديدًا رُكّب في منزله قبل شهرين فقط، وإن فاتورته ارتفعت من 41 دينارًا إلى 86 دينارًا من دون تغيير في العادات. وطلب الممثل أن يُعفى من الفرق إلى حين ظهور نتائج التحقيق، وهو طلب رفضه المجلس بأغلبية صوت واحد، على أن يُبحث كل طلب فردي على حدة.

العداد الذكي: